

في أخلاقيات العلم والبحث العلمي

عشاب فاطمة الزهرة

مخبر " تطوير للبحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية " ، جامعة د. الطاهر مولاي سعيدة

مقدمة:

ينتاب الإنسان من حين إلى آخر نوعا من الدهشة والحيرة، وأكثر من ذلك ينتابه قلق حول ما يحيط به في هذا الوجود، حول ما هو كائن، حول ما ينبغي أن يكون عليه واقعه وحول ما يتبع هذا الواقع من مستجدات، حيث أصبحت تزداد مخاوفه هوسا بما يحدثه التطور العلمي المتسارع من ظهور آلات متطورة، ومعدات بيولوجية وأسلحة فتاكة وأخرى مدمرة وتقنية علمية وحتى رقمية... وأمام هذا التنامي المتسارع للاختراعات والابتكارات التي أضحت تبحر بالعقل الإنساني إلى أبعد حدوده، وباتت تجعل من الفرد عالما بمجد ذاته ضمن عالمه المصغر، وخلقت أمامه صور متعددة لقيم أزلية ولكن بأثواب متجددة، وجد الإنسان نفسه أمام أخلاق تندثر وأخرى تظهر وأخلاقيات تم مواكبتها تماشيا مع عصره، من خلال هذا كله مكان له إلا أن يستنجد بالتفكير الفلسفي عله يجد الحلول التي تخرجه من مأزق ورط فيه نفسه بنفسه، وهذا على حد التعبير الهيدغري (مارتن هيدغر): "إننا لا نحوم حول الفلسفة وإنما نعوص فيها" فإننا بذلك نعوص في أعماق هذا الواقع المتأزم والمتأرجح بينما أنتجت العقول البشرية من إبداعات تقنية وبينما يمليه الفكر الأخلاقي الجديد من أخلاقيات باتت توجه الفعل الإنساني نحو ما يحقق توازن بين المادة والروح ويجلب خدمة للإنسانية جمعاء بينما ما تطلبته القضايا الأخلاقية الجديدة العالقة بين المطرقة والسندان، يبدأ أننا نقول إن المسألة التي يجب الوقوف عندها هي الأسئلة الملحة التي ما لبثت تطرح بإلحاح في خضم المعترك الفكري المشحون بالإملاءات الأخلاقية المتعثرة حول علاقة العلم بالحياة أخلاقيا وكذلك علاقته بالمادة، بالروح وبالكون وبمعنى آخر هل ينبغي إعادة النظر ومراجعة المبادئ والقيم وفق ما يتلائم والتطورات العلمية التقنية الراهنة؟

هل يمكن الحديث عن حضور أخلاقيات تتعلق بالعلم بالحرب والعنف؟

وما يمكن قوله أن هناك العديد من الأحكام القيمية أصبحت هي الأخرى تثير حول ما يجب فعله وما يجب تركه، مع صعوبة الفصل في اتخاذ قرار بشأنها مما يجعل أسئلة تثار من قبيل: هل يمكن قبول التقدم العلمي بنتائجه ايجابية كانت أم سلبية؟ وإذا كانت البيوتيقا هي مجال التفكير في القضايا والمشكلات والممارسات الطبية والقانونية

والسياسية... فهل هي بذلك تخدم الإنسانية من ناحيتها الأخلاقية؟!

1- أخلاقيات العلم:

في البدء كان لا بد من طرح التساؤل الآتي: ما المقصود بالعلم؟

لندرك أن العلم هو تلك المعارف العلمية التي تم التحصل عليها بناء على منهج علمي وبناء نظري تحليلي وعادة ما تكون مبنية على المعارف المنتجة عن طريق الحواس والذي يتم التأكد منه أمبريقيا، وهو يعيش حالة من تطور مستمر من الإنتاج المعرفي والنقدي⁽¹⁾. فالعلم هو تلك الترسانة من التجارب والمعارف التي تحصل عليها الإنسان ضمن سيرورته التاريخية فهو نوع من البحث عن الجهول لإدراك المعلوم، فهو بحث نظري وعملي وفق أسس وقواعد تهدف إلى إثراء الحقل المعرفي للإنسانية وتوفير سبل الرفاهية بغية تذليل الصعوبات والعوائق التي تلم بالحيط الاجتماعي والبيئي ككل. بالإضافة إلى أننا نجد ه ينظر إليه على أنه :

" الأداة والوسيلة التي يتخذها الإنسان للسيطرة على المحيط والبيئة التي يعيش فيها. "⁽²⁾

ومن ذلك يتبين أن العلم في عراك مع الزمن ليقدّم أفضل الخدمات للإنسانية فنلحظه لا يعرف الجمود في حراك ديناميكي تسلسلي لمسار تواصل يواكب الزمن في سيرورته معتمداً بذلك على كسر جميع القيود والعقبات التي قد تصادفه في سيرورته التقدمية .

وما يمكن قوله أن العلم المعاصر يضعنا دوماً أمام اعتبارات جديدة علمية وفلسفية مخالفة لتلك الاعتبارات التي كان يقوم عليها في السابق والتي ما لبثت وأن اُخارت أو على الأقل ضاقت مجال صلاحيتها نتيجة التقدم الذي حققه العلم في الفترة المعاصرة لاسيما مع الفيزياء والبيولوجيا وثورة المعلوماتية في القرن العشرين من هنا أحدث العلم تغيرات ملحوظة في حياة الشعوب والمجتمعات على سواء من الناحية الكيفية أو من الناحية الكمية حتى غدا تقدم الشعوب أو مجتمع ما مرهونا بالعلم⁽³⁾.

وما يمكن قوله أننا مطالبين في هذا المضمار بالحديث عن أخلاقيات العلم لتتساءل قائلين هل يرتبط العلم بالجانِب الأخلاقي في الفكر المعاصر وما مدى التزامه بالقواعد الأخلاقية أم أن ذلك الأمر لا ينبغي الخوض في غماره كون العلم لا يأخذ في حسبانِه هذه القواعد ولا يأبه بها ولا يراعي الأخلاقيات المعمول بها؟ إننا نهدف من خلال ذلك إلى كشف الحجب عن رؤية تقترّب مما هو معمول به في واقعنا المعاش هنا نعيد التساؤل من جديد: هل لنا أحقية الحديث عن أولويات العلم أو ممارساته الميدانية وما مدى ارتباط هذه الممارسات والجانِب الأخلاقي؟ كيف يجمع العلم بين جانبيه المادي الصارم والجانِب الروحي أم أن، العلم لا يقبل سوى معادلة مادية صرفة.

وكما يقول كبار فلاسفة العلم: العلم يمضي قدماً في كشف مستمر لأسرار الأرض والكون، وتلك الأسرار تشكل المادة التي تنتهي للبحث والاستنتاج وإعادة التجربة من جديد، تلك وقائع بديهية من ينكرها ينكر أهمية العقل العلمي في الحياة، وينكر الجانِب الذي يساعد على بقاء الكائنات وتحسينها واستمراريتها⁽⁴⁾.

مما لا جدال فيه أن العلم بواقعيته وعقلانيته مكان ليقوم الآ من أجل سعادة الإنسانية وينبغي هنا أيضاً التحرر من وهم وقع فيه العديد من رواد الفكر الذين يظنون أن العلم مدمر للوجود الإنساني وهنا لا ينبغي الإجحاف والتكرار لما قدمه لنا العلم من إنجازات وتسهيلات وتيسير للحياة وهذا بدليل ما توصلت إليه البشرية من تقدم خفف عنها عناء الكثير من المشاق كانت عالة ترهق كاهلها .

بالإضافة إلى ذلك يمكن القول أن العلم حسب ما أشار إليه ماكس بيروترز: "كما هو في أي مسعى آخر يمكن أن نعثر على قدسين ودجالين ومحارِبين ورهبان، عباقرة وحققى مستبدين وعبيد محسنين وبؤساء، ولكن ثمة سمة مشتركة يشترك فيها أفضلهم مع كبار الكتاب والموسيقين والفنانين وهي الإبداع...⁽⁵⁾

فكما هو معلوم أن رؤى العلم يمكن أن تتعدد، وأننا بدورنا يمكن أن نصادف ضمن مجال العلم على أصناف شتى من ألوان الفكر وتبقى السمة التي يشترك فيها الجميع هي الإبداع أو التجديد الذي قد يضيفي تميزاً خاصاً ولكننا نبادر إلى القول إذا كان العلم لا يسلم من التنوع والاختلاف في القائمين على ريادة ألا يحمل هذا التنوع الحذر الشديد والخوف من قيامه والعمل به. أي نوع من الأخلاقيات ينبغي الاهتمام بها للتمييز بين الدجال والعبقري بين الراهب والمحارب بين السادة والعبيد بعيداً عن ما أسميناه بالإبداع؟

ولكن بالرغم من هذا كله فإن هدفنا الرئيسي ليس هو الكلام في العلم بل الكلام عن العلم، حيث تكمن أهمية هذه المرحلة في كونها تمكننا من التفكير فيما حصلناه من نتائج نظرية أو عملية، بغية تقويمها، كما أن البحث في هذا الجانِب يطرح مسألة النظر في سبيل تطبيق نتائج العلم وتصريف المبتكرات التقنية، إنها مرحلة النظر في مآل هذه النتائج بغية تحسينها فنقبل بما ونقدم عليها أو نقبحها، فنصرفها ونحجم أو نطالب بإعادة التفكير فيها⁽⁶⁾

وما يمكن قوله إن المرء لا يمكن أن يبقى لا مبالياً اتجاه ذلك المنظور المتسارع نحو التقدم العلمي الذي حقق نتائج لا يستهان بها ولكن لنا أن نقول أي نوع من النتائج، لنستدرج قائلين بأنه ينبغي النظر والنظر بامعان إزاء حقيقة ما صارت عليه النتائج العلمية في الحقبة المعاصرة، هنا ما علينا إلا أن نتساءل وبحذر شديد :

هل حقق العلم كلما طمح إليه الإنسان وإلى أي مدى خدم الإنسان العلم الإنسان أخلاقياً وهل الممارسات العلمية تخضع في نظامها التقني إلى سلوكيات محددة؟

بالفعل إنها تساؤلات حمة تتداخل ضمن حثيثاتها مجموعة من الاقتراحات والفرضيات بل حتى النظريات، ولكن ما علينا إلا تتبع هذا التطور العلمي من جهة وترصد ما يكشف عنه الواقع الراهي من مستجدات وتبعات لذلك.

وفي السياق نفسه نجد أن العلوم والمعارف والتكنولوجيا الحديثة أسهمت في إحداث ففرة عملاقة حيث نجحت في السيطرة على عدة ظواهر معقدة من تلك الظواهر الحية الإنسان الذي أصبح موضوع للدراسة العلمية ذلك أن الإنسانية الحالية تعيش على وقع تسوناميتكنولوجيا

كما يعبر عن ذلك "لوران الكسندر" ولعل تطور الانجازات في قطاع العلوم ما يفوق كل خيال ذلك أن استنساخ النعجة دولي فتح الباب على مصراعيه لثورات علمية متتالية ، لموجات علمية عملاقة مجددة وهذه الموجات العملاقة من الابتكار التكنولوجي السريع بدأت تغير في مشهد الإنسانية.⁽⁷⁾

وبذلك نستطيع القول أن ما ينطوي عليه التفكير العلمي من تأكيده باستمرار على التحديد والتغيير فهو يجعلنا دوما الى التقدم في مختلف المجالات ولكنه لا يقف عند هذا الحد بل إنه يسعى في تجاوزه إلى إضفاء التصديق على الفرضيات ، إنه يحاول دعم قضاياه بصحة نتائجه الإفتراضية مسبقا ، بالفعل إنه الثورة التي مست جميع مجالات الحياة وعبر مختلف الحقب الزمنية ، ثورة تغييرية قدست بعض الأخلاقيات وركنت البعض الآخر منها جانبا فهي بذلك تركت آثارها على مختلف سلوكيات وتصرفات الفعل الإنساني بصفة عامة .

وبالفعل لقد كرس العلم منذ بداياته إخلاصا مشروطا وبالتالي إخلاصا مزيفا ، وعليه فإننا لا نستطيع إلا أن نحمله مسؤولية الأزمة البيئية الراهنة، وإن جزئيا هذا فضلا عن معضلات أخرى تحقيق بنا لعلنا أخطرها تراجع الشعور بالمسؤولية اتجاها الحقيقة لصالح استنزاف القوى الطبيعية والبشرية في تيار الإتكالية والاستهلاك ، هكذا قادنا العلم إلى الإستهتار بالقيم الأخلاقية وثبت في وعينا صورة مشوهة عن المعرفة ولم يهتم إلا نادرا بطرح أسئلة تتعلق بمسؤوليات العالم وأخلاقيات العلم .⁽⁸⁾

إن العلم منذ البدء لم يكن مخلصا ودليل ذلك ما تمخض عنه من معضلات وأخطار أضحت تهدد الإنسانية لعل أخطرها استنزاف للقوى والموارد والخيرات الإنسانية مما انعكس وبالا عليه من خلال الاستهتار الصارخ بالقيم الإنسانية .

وليس من الغريب أن يشير كثير من العلماء بهذه الثورة بناء على الآمال المعقودة والمنتظرة من نتائجها على الإنسان في جميع المجالات لكن التجربة الإنسانية أثبتت أن العلم سلاح ذو حدين ، فهو يبني وكذلك يدمر وحين يحدث ذلك تقع المشكلات والأزمات وأحيانا الكوارث.⁽⁹⁾

جدير بنا القول أنه لا بد أن نحتكم إلى الواقع والتجربة والعقل الإنساني حتى ندرك حقيقة ذلك السلاح الذي قيل عنه بأنه سلاح ذو حدين ، أي حد أقوى بتأثيره على الآخر .. هل هو الجانب الإيجابي وما حققه من رفاهية ونعيم ورخاء للإنسانية أم أنه جانب سلمي دمرها وقلب موازين العلاقات الأخلاقية وشتت الأنساق القيمة وبعثر أوراق الخير ، المحبة والعدل والتسامح بل أكثر من ذلك جعل من القيم أصناما قابعة في أرجاء هذا الوجود وعمت صورته وأضحى بحد ذاته آلة صماء في وجه متغيراته ، وهكذا يتضح أن العلم مرهون بما يقدمه للإنسانية من نتائج فهو لا يقدم الصالح الخير فحسب، وإنما هو سلاح قد يفتك بنا إذا ما أسأنا استخدامه .

ولعل التساؤل الأساسي الذي يطرح عندما نورد البحث في أخلاقيات العلم هو ما يدعيه بعض الدارسين بقولهم "لا أخلاق في العلم" فاستحضار الأخلاق في مجال العلم يعني في نظرهم الحيلولة دون تحصيل الموضوعية التامة والكاملة فالموضوعية تقتضي من العلم استبعاد كل المقومات الذاتية ، واعتماد الحياد في النظر فلا مشاعر ولا قيم ولا أخلاق هكذا أسقط العديد من الدارسين معيار التقويم الأخلاقي ليأخذوا بالعقل وحده ومن ثم وجب قطع الصلة بكل القيم التي لا تولدها مقتضيات التقدم العلمي والتقني.⁽¹⁰⁾

هكذا نجد أن العلم حقق قفزة نوعية وأضحى الإنسان بحد ذاته موضوعا هاما من المواضيع التي يقوم بدراستها خصوصا عقب الإنجاز الذي حققه من استنساخه للنعجة "دولي" ، هل كل هذا الإنجاز حقق نتائج ايجابية للإنسانية ؟ ألم يفتح أبواب نيرانية كان من المفترض أن تكون البشرية في غنى عنها؟ ومما لاشك فيه أن العلم في الكثير من إنجازاته لا ينتظر الاملاء من الأوامر الأخلاقية حتى يحقق نجاحاته المأمولة .

وعليه يمكن القول بأن ما نعانیه اليوم في مختلف مجالات البحث العلمي يجعلنا مقتنعين بأن أخلاقيات العلم أصبحت من الأولويات التي يجب الاهتمام بها حتى نتمكن من الممارات جراء التقدم والتطبيق التقني ، فما يقع اليوم يكشف عن أن مسار العلم بتوجهاته الحالية سيفضي بنا إلى قضايا تعتبر فاصلة في حياة الإنسان ، هو ما يجعلنا نتساءل عن طبيعة الأخلاق التي يفترض أن تسود في المختبرات العلمية وعن الضوابط الأخلاقية التي يجب أن تربط بين العلماء وبينهم وبين المحيط الذي يشتغلون فيه.⁽¹¹⁾

بناء على ما نلاحظه هو أن التساؤل الجوهرية ظل قائما ولا يزال في تواصل جراء ما يحدثه العلم أو بالأحرى العلماء ، وما على الإنسان الا أن يحدد ما ينبغي العمل به مستقبلا وأي أخلاق لا بد من اتباعها والأخذ بناصيتها حتى نلج إلى بر الأمان أم أن تلك غاية مثالية طوباوية يصعب تطبيقها وتجسيدها على أرض الواقع بميكانيزماته وأطره ومفارقاته التي تستعصي إيجاد بدائل وحلول تفك من تعقيداته وأزماته

اللامبالية. ألا ينبغي التصويب الفعلي إزاء ما يحدث من تجاوزات تنبأ بهلاك العرق البشري وتعلن في طقوس جنائزية احتفائية بطول تدق قرب فناؤه على مرأى مشاهديه هم ذواتهم من يتوقع دفن أشلائهم ...

فنعود مرة أخرى لتساءل ماذا لو أن العلماء تمكنوا من تخليق كائن لا يمكن التخلص

منه؟ وذلك عن طريق نتائج خاطئة وأدى الأمر إلى تسرب جرثومة خطيرة خارج المختبر وتكاثرت بسرعة، وأدت إلى نشر وباء في العالم يمكن أن يقضي على البشرية جمعاء؟ هل هذا عمل أخلاقي من هو الشخص أو المؤسسة التي لها الحق في تقرير ما إذا كانت تجارب العلماء آمنة وتحمل طابعا أخلاقيا. (12)

من خلال هذا التساؤل يتبين أن العلم الجازم يحمل الصواب والخطأ، ذلك لأن هذا الأخير من صنع كائن يعتره النقص والفتور، فقد يصيب كما أنه قد يخطأ وهذا بديهي ولكن من الجسم أن يخطأ العلم خطأ قد تتحمل عواقبه البشرية جمعاء، فماذا لو أخطأ العلم وأدى إلى حدوث أمر يتنافى والطبيعة الموجودة في الكون من خلق كوارث لايسع التحكم في زمامها هنا نؤكد قائلين أو بالأحرى متسائلين أكان على العلم أن يعمل دون إلزام أخلاقي يردعه ما الضرر إذا ما استأنس العلم في مجوئه ببواعث أخلاقية!؟

ولدعم هذا الرأي قمنا بالاستناد إلى طرح قدم ضمن استفتاء قامت به مجلة بحث فرنسية فحواه ما يلي: "إذا ما توصل عالم إلى اكتشاف يشكل خطرا على المجتمع ماذا عليه أن يفعل؟

فقد رأى 59٪ أنعليه إطلاع مساعديه وزملائه ورأى 20٪ أن عليه أيضا إيصال الخبر إلى وسائل الإعلام والمجتمع بينما رأى 7٪ فقط أن عليه متابعة عمله دون إطلاع أحد عليه ويعكس هذا التفاوت في الإجابات موقفا واضحا اتجاه العلم الذي يجازف بالإنسان وبالطبيعة والذي قد لا يخطر لنا أنه سيلقى مثل هذا التأييد وخاصة من قراء علميين، وفي المقابل هناك سؤال آخر تم طرحه على النحو الآتي: هل ترون أنه بات من الضروري طرح قواعد سلوك تحد من النشاط العملي فيما يخص بعض تطورات علم البيولوجيا حاليا؟ فكانت نسبة الموافقة 81٪ ونسبة المعارضة 17٪. (13)

فالظاهر يكشف لنا أن العلم أحرز إنجازات باهرة، ولكن بإقرار العلماء والمفكرين أنفسهم فإنه من المفترض أن يأخذ العلم في حسبانته المعطيات والأوضاع الخاصة بالمجتمعات، بأن لا يستبعد الجانب الروحي فقوام الحياة ينسج على ثنائية المادة والروح معا، مما يستوجب القول بأن هذه المعادلة تتطلب منه أن يأخذ في حسبانته بأخلاقيات معينة لأن هذه الأخيرة لا يتوجب النظر إليها بمعزل عن طبيعة الكائن الحي فهي جزء لصيق به ولا اعتبارها أيضا سمة لا ترتبط بالفرد فحسب وإنما أيضا بالمجتمع ككل فحضورها مرهون بكيان الأمة وتواجدها واندثارها نذير بزوال هذه الأمة وعليه فمن واجب العلم أن يأخذ في حسبانته هذا الأمر ولا ينبغي له التقليل من قيمته أو تناسيه أو إزاحته . إذا كان لا بد أن نتعامل مع لغة الأرقام في معرفة رهن العلم كان لا بد من الرجوع مرة ثانية إلى ما تم طرحه ضمن استفتاء المجلة الفرنسية فلقد رأى 64٪ من أن العلم نما بسرعة أكبر بكثير خلافا للحس الأخلاقي عند الإنسان، بينما لا يوافق على ذلك 32٪. وهكذا نرى أن الحس الأخلاقي لا يزال يلعب دورا أساسيا لدى الرأي العام. (14)

وبهذا يمكن القول أن العلم وجد من أجل المعرفة أو بغية الوصول إلى حقيقة أو بالأحرى حقائق مفقودة في طبقات هذا الزمن، مما يعني أيضا أن هذه المعارف قد تطورت تطورا ملموسا مع التقدم الذي مس جميع الميادين: الفن، الحرف، الزراعة، اللغة الكتابة الحساب... وغيرها من أنماط الإبداع الفكري، لكن هنا علينا أن نميز بين أمرين: الأول هو جانب مادي يختص به العلم ولا ضير من رفضه أو استبعاد حضوره والثاني و جانب روحي يندرج في إطار أخلاقيات وتعاملات سلوكية فعلية يلزم على الإنسان أو بالأحرى العالم أن يستند أو يتكئ عليها مجارة لما هو سائد ضمن سيروته عصره. أما إذا اختل هذا التساوق فيجب عندها الاحتكام إلى المعرفة العقلية حتى نضبط نتائج تطبيقاتها المباشرة ولتلا يتحول التطور العلمي إلى مدمر قاتل.

وعليه يبدو أن أخلاقيات العلم تتأرجح بين أخذ ورد وهذا نظرا لاعتبارات ذاتية وأخرى موضوعية وبهذا فإننا نرجع إلى الحديث عن أخلاقيات من نوع آخر تقترب من هذا الميدان أو ربما كان هذا الميدان هو من غذى حضورها ودعم تواجدها بقصد أو بغير قصد ألا وهو الحديث عن أخلاقيات الحرب وبذلك فإننا نتساءل: إلى أي مدى يمكن الحديث عن أخلاقيات الحرب؟

2- أخلاقيات الحرب بين أحقية الدفاع وخطر العدوان:

أكد "بيار كلاستير" في دراسة له حول الحرب في المجتمعات البدائية بأن حرص المجتمعات على وحدتها وهويتها كان يقتضي قيام حروب للحفاظ على وعيها بذاتها ، مثلما تؤكد من ناحيتها الأنثروبولوجية الأمريكية "مارغريت ميد" في دراسة عن جماعات بشرية في غينيا الجديدة وجود مجتمعات تقوم على مبدأ يقول: "لا تقتل أي عضو من أعضاء الجماعة التي تنتمي إليها لكن بوسعك أن تقتل أي إنسان آخر". وإلى اليوم في الحقيقة لا يزال يحدث أن يستحضر الآخر كعدو كلما دعت الحاجة إلى ذلك سياسية كانت هذه الحاجة أم لا، لرص صفوف الذات لاعتبارات متصلة بالهيمنة.⁽¹⁵⁾

من خلال هذا المنظور يتبين لنا أن الحرب اعتبرت منذ بدء البشرية وسيلة للدفاع عن الذات مقابل الحفاظ على الوحدة والهوية وكأننا نقول أن الحرب هي ظاهرة إنسانية اختصت بها البشرية لتحقيق مآرب أو مصالح تعلق في بادئ الأمر بالمسائل ذات الأولوية الذاتية بالإضافة إلى أنها خلقت مفاهيم جديدة أو رسخت لمفاهيم أخرى كانت موجودة من قبل ، مما تمخض عن جراء ذلك الدفاع عن :الوحدة ،الهوية،السيادة...لينجر وراء هاته الشعارات شعار مفاده الآخر دوما هو العدو باعتباره دخيل على الجماعة ذات الانتماء الواحد والمشارك . يعد حق الدفاع عن النفس من الحقوق الطبيعية التي لا تقبل التنازل عنها سواء من جانب الفرد أو الجماعات ،وهو نتيجة طبيعية وحتمية لحق البقاء والحفاظة على النفس وكيان الدولة ووجودها من هنا وجدت قواعد القانون الدولي لتنظيم مباشرة هذا الحق دون المساس بأصله ،وقد أشار الى ذلك الفقيه الفرنسي الشهير مونتسكيو في كتابه روح القوانين بقوله:إن حياة الدول مثل حياة الناس فكما أن للناس حق القتل في حالة الدفاع الطبيعي فإن الدول حق الحرب لحفظ بقائها .⁽¹⁶⁾

- من خلال هذا نجد أن مما هو متعارف عليه وفي العرف المتداول في حال ما تعرض الفرد إلى اعتداء أو عدوان خارجي فإنه يحكم الفطرة يدفع هذا العدوان عن نفسه لذا نجد الفيلسوف مونتسكيو أقام موازنة بين حق الفرد في الدفاع عن ذاته بحق الدولة في الدفاع عن كيانها ولا يكون ذلك إلا من خلال إعلانها عن ما أسميناه بالحرب الدفاعية ، فكما أن الفرد حياته يهددها هذا العدوان فإن الدولة أيضا حالها حال الفرد لها حياة ينبغي أن تحافظ عليها ولو تطلب ذلك إعلانها للحرب حفاظا على بقائها.

لقد أصدر مجلس العصبة قرار سنة 1922 يدعو فيه الدول إلى تقديم المعونة اللازمة بكافة صورها إلى الدول المعتدي عليها ، ثم يأتي مشروع المساعدة المتبادلة سنة 1923 الذي حرم الاعتداء واعتبرها جريمة دولية ، وإن كان هذا المشروع قد أسقط إلا أنه لم يجرم سوى حرب الاعتداء ،مما يدل بمفهوم المخالفة أن استخدام القوة دفاعا عن النفس تظل مشروعة وجاء برتوكول جنيف مقدرا الحق صراحة حيث أنه حرم الحرب العدوانية وأباح الحرب التي تدخلها الدولة دفاعا عن النفس ، إلا أن هذا البرتوكول لم يدخل حيز التنفيذ لعدم تصديق العدد اللازم عليه من الدول ،ثم جاءت اتفاقيات لوكارنو لتحرّم اللجوء إلى الحرب إلا في حالات ثلاث من بينها:حالة الدفاع الشرعي عن النفس.⁽¹⁷⁾

هكذا يبدو أن جملة المواثيق والعهود الدولية أضحت تحرم اللجوء إلى العدوان واعتبرته جريمة دولية يعاقب عليها القانون الدولي ،ومع أن هذه المواثيق لم تحرم سوى حرب الاعتداء فقد اعتبرت في المقابل أحقية الدفاع عن النفس مشروعة انطلاقا مما دوتنه ضمن اتفاقية لوكارنو .

أخلاقيات الحرب والابتكارات التكنولوجية والتقنية :

يرى "هابرماس" أن كثيرا من المؤسسات السياسية قسرت العملية التقنية العلمية لأغراضها المصلحية وبذلك أصبحت أكثر المؤسسات توظيفا للأبحاث العلمية ورعاية للتقنية، وأصبحت القرارات السياسية تلغي تقنيات معينة توجه بشأن إيجاد تقنيات أخرى وبذلك لم تصبح التقنية والعلم بمعزل عن إرادة السياسي، وعلى ذلك فلا تصبح هذه الأبحاث موضوعات للدراسة العلمية المستقلة.⁽¹⁸⁾

يبدو أن الأبحاث العلمية والتقنية لم تعد بمنأى عن الاستغلال من قبل المؤسسات السياسية فهذه الأخيرة أضحت توظف مختلف ما توصلت إليه النتائج العلمية وهذا خدمة لتحقيق أغراض وأهداف وحتى مصالح ما وعمدت إلى فعل الاقتناء لهذه الأبحاث العلمية والتقنية فاختارت ما يخدمها وألغت أخرى رأت بعدم نفعها وقصور فعاليتها.

يبدو أيضا أن الفاعل الإستراتيجي السياسي ولاسيما عن طريق مؤسساته العسكرية يسعى محاولا السيطرة على التقنية وتحويلها من أداة لخضوع الطبيعة إلى أداة لخضوع الإنسان وبذلك يحيل كل شيء خارج عن ذاته إلى مجرد مواضيع أو أشياء يمكن اختيارها أو السيطرة عليها أو التضحية بمذا المنطق يسيطر السياسي العسكري على التقنية لأجل تمكينه من التسلح بأقصى الحدود الممكنة ،لغرض تحقيق أكبر قدر من

الذاتية وإنجاز كل ما يمكن أن ينجز للسيطرة على الآخر داخليا وخارجيا ، محليا ودوليا ، بذلك تتكون إيديولوجيا القوة ،فالتقنية هي الأساس الذي ارتكزت عليه النزعة الكليانية الحديثة من حيث تكوينها هي التي أنتجت التكنولوجيا العسكرية والبوليسية القادرة على التحكم من بعد على مراقبة حركات الناس.⁽¹⁹⁾

لاريب في أن الفاعل السياسي الاستراتيجي تمكن في الآونة الأخيرة من السيطرة بفضل ما أمدته به التقنية وهذا من خلال المؤسسات العسكرية يجعلها أداة سيطرة وخضوع في يد الإنسان وهذا بغية إحكام القبضة على هذا الآخر بمختلف أبعادها ،فمن الملاحظ أنها الأداة التي بها نستطيع إخضاع توجهات الآخر وبها تحصل القوة والسيطرة وفعل الهيمنة على أكثر تقدير وبه تكون السلوكيات قد تغيرت وغيرت من توجه الفعل الإنساني .

لقد أنتجت التقنية التسليح المتطور التقني النووي ، الذي جعل الموت أسرع للإنسانية هكذا ينعكس التصور الوجودي على التقنية ، وبذلك أصبح الإنسان يتقن صنعته من أجل موته لقد جندت جميع البلدان العظمى كل ما في وسعها من أجل اجراءات تأمينة لعملية الموت السريع إنما كذلك فقط تصفية للحسابات وحب التملك والاستعمار والهيمنة ليس إلا،لكن ما ينبغي قوله أنه لا يجب أن نوجه النقد حول التقنية بل يجب أن نوجهه حول الفاعل الإستراتيجي السياسي وغيره الذي جعل الأداة التقنية وسيلة للانفتاح على الآخر والسيطرة عليه وإن لم يكن فالغاؤه.⁽²⁰⁾

إن التقنية هي نتاج ما صنعه الإنسان وتوصل إلى اختراعه ولكن ما يلاحظ للعيان أن ما اخترعه انعكس وبالا عليه وأصبح يهدد كيانه ووجوده ،وعليه فما اعتبر وسيلة للبقاء أضحي وسيلة أيضا لفناء العرق البشري واندثاره وهذا من خلال استغلال هذه التقنيات في المعارك والحروب...هنا نجد أنفسنا إزاء تساؤل يطرح نفسه بإلحاح:هل تعد التقنية وسيلة ناجعة في مد الحروب والمعارك بمختلف المعدات والتجهيزات والوسائل أم أنها أداة للحد من قيام الحروب ونشوء المعارك؟أو بالأحرى فإننا نقول كيف لنا أن نساهم في توجيه هذه التقنية العلمية الى الجانب الإيجابي وهذا بغية الحفاظ على الجنس البشري لا تدميره و اضمحلاله!؟

اتيقا الحرب في ظل كونية السلام العالمي:

ما من أمل ينشده الإنسان في عالمنا وزماننا ويتوق إليه بشغف يفوق ما يتوق إليه في سلام أبدي،وهو سلام من شأنه أن يحرر مستقبل الإنسانية من عنائها الأكبر الناجم عن التطور السريع الذي أحرزته صناعة الأسلحة الفتاكة ،فعدت تهدد الوجود البشري على الإطلاق، ووفق هذه النظرة الإستشرافية التي يمتزج فيها البعد الأخلاقي والحضاري والإنساني التواصل ، والتي تطبعها الغائية المتفائلة ، نجد الفيلسوف الألماني إيمانويل كانط (1804/1742) ومن خلال كتابه نحو السلام الدائم يحرص على فكرة إنسانية عالمية ذلك من خلال التشريع للسلام الكوني وأبدي مؤكدا أن خلاص الجنس البشري يكمن في تحقيق الكمال الأخلاقي للإنسانية ، وهو السلام الأبدي.⁽²¹⁾

لايخلو الحديث في جميع أصقاع العالم بأسره عن ما ينشده الإنسان من تحقيق سلام أبدي هذا السلام الذي سوف يخلصه من شبح الدمار والهلاك الذي ألحقته الأسلحة النووية به وهذا ما أكده كانط في مختلف كتاباته الفلسفية واعتبر أن الخلاص من ذلك لا يكون إلا من خلال الإلتزام بالأخلاق المتعالية فهي وحدها الكفيلة بذلك .

لكن ألا يمكن القول أن كانط إنسان مفرط في إنسانيته ، فهو يثق في الإنسان ثقة مطلقة ، وفي بعده الأخلاقي والعقلي ويعول عليه كثيرا في ضمانات السلام- حسب- مشكلة أخلاقية ذلك أن الأمل في سلام كوني وأبدي يسود العالم ويستمر بصورة لانهائية ويستمر بصورة لانهائية مرهون كله بالتربية الأخلاقية على اعتبار أن تشريع السلام الكوني يقتضي الاحتكام إلى سلطان العقل وأن تعيين هذا السلام هدفا إنسانيا نبيلًا يوجب -علاوة على ذلك- الإقرار بأخلاقيات التواصل بين الشعوب والدول حتى في حالة الحرب.⁽²²⁾

وما يمكن قوله وغير بعيد عن الحديث عن أخلاقيات الحرب فهناك أخلاقيات إرتأينا التطرق إليها ،وهذا نظرا لما تحتله في أوساط المجتمعات العربية والدولية وما تمخض عنها من جدل كثرالحديث عن تبعاته في الحقبة الأخيرة ألا وهو الحديث عن أخلاقيات العنف.وهنا نتساءل قائلين إلى أي مدى يمكن الحديث عن أخلاقيات العنف؟

3- أخلاقيات العنف:

يتفق الدارسون لظاهرة العنف على مدى صعوبة ضبط مفهوم محدد وشامل للعنف نظرا لتزاحم تجلياته وانعكاساته وتداخل مفاهيمه واشتقاقاته نتيجة تشعباته المعرفية ، بالإضافة إلى كونه ظاهرة إنسانية سلبية تهدد كيانه واستقراره ، إذ يهدف إلى إقصاء الآخر وعدمه ، والاعتداء على وجوده ، لذا تحتمت دراسته معرفيا لضبط أساليب تطوره وآليات تخفيف حدته.(23)

ينبغي القول بأن العنف بالرغم من تعدد تجلياته وتداخل مفاهيمه وتشعب مساراته واختلاف غايته المنشودة ما يمكن لنا قوله بأنه ظاهرة عداوية منطقتها منطوق غايي يسيطر فيه القوي بقوته على الضعيف تغيب فيه القيم النبيلة والأخلاقية لذا يتوجب على الجميع القيام بالتصدي لشناعته أو التقليل من خطورته بنشر توعية تعبى كافة طبقات المجتمع بل كافة أفراد الإنسانية جمعاء .

إن العنف هو أقدم المظاهر التي ظهرت مع ظهور الإنسان تطور مع تطور تاريخه في إطار جدلي مرتقيا عبر الزمن إلى ما هو أشد وأخطر هذا من جهة ومن جهة أخرى كونه يدخل ضمن مفاهيم سياسية معقدة متقاربة الدلالة والارتباط وهو ما يميز العالم المعاصر الذي شهد ميلاد تيارات فكرية تبرز العنف ودوره في تطور التاريخ الإنساني كالسريالية والوجودية وتيارات تطرفية ممارسة للعنف بكل أساليبه كالنازية والفاشية والتيارات الدينية المتعصبة.(24)

حقيقة يظل العنف ذلك الموروث الإنساني الذي طالما شاطر أو تقاسم الإنسان تواجده التاريخي بحيث لا نستطيع أن ننكر تلازمه الحتمي للإنسانية أيضا وما غذى هذا المفهوم هو كونه أصبح أكثر تنظيما وأكثر شمولية مما كان عليه في السابق واكتسب طابع الانضواء تحت لواء العديد من التيارات والأطراف والفواعل المركزية واللامركزية في مجتمعات دول العالم الثالث والمجتمعات الأكثر تقدما ، وأصبح مروجاً له بفعل أيضا إيديولوجيات وأفكار عرقية ودينية أو بالأحرى سياسية مما تطلب التفكير الحثيث في مجمل دوافعه وأبعاده.

لعله من المهم أن نشير إلى أن هنالك ما يمكن تسميته بأصناف العنف ولقد اقترحت العلوم الإنسانية أصنافا من العنف وهكذا أصبح من الممكن الحديث عن العنف

الاجتماعي الذي يشكك في القيم المعيارية وفي مؤسسات التنشئة ، وعن العنف السياسي المتضمن في الصراعات من أجل السلطة وعن العنف الرمزي الذي يجد قاعدته في الهوية ورموزها ، كما أنه يمكن الحديث وفق منطلق العلوم الإنسانية عن عنف مطلق مثل ما قامت به الجماعات المسلحة عندما نرعت إلى تجريد الإنسان من إنسانيته، أصبح العنف خارج عن كل منطوق وعقل.(25)

من المعلوم أن العنف واقع تم معايشته من قبل العديد من الدول ولكن ما يمكن قوله بالنسبة للعنف في الجزائر كنموذج خاص هو أن هذا الشكل ظهر بشكل مفاجئ وشكل عقبة أمام المسار السياسي في الجزائر مما انعكس على مجمل التعاملات الأخلاقية في هذا الجو المشحون بالتوتر والقلق وربما الخوف في الكثير من أبعاده السيكولوجية لدى الفرد والمجتمع على السواء مما استدعى بروز أخلاقيات فتحت الباب أمام القهر والهيمنة

من جهة وأدت إلى بروز مسائل أخلاقية من جهة أخرى كانت هذه المسائل محتشمة في الخفاء من خلال رفض فكر الآخر واضحي الاعتراف بالحق الإنساني يعرف مخاضا عويضا على أبعاد تقدير.

إن هذه المعطيات المستخلصة من واقعنا المعاش هي بدورها تستدعي طرح تساؤلات استشرافية ترابط اللحظات الآنية بالمستقبل، وما هو مقبل عليه ، وما يتعلق بالعنف ورموزه التدميرية للوجود الإنساني ، فإذا كان العنف في تركيبة التاريخ البشري العالمي بما فيه العربي خلال الفترات الأخيرة فكيف يمكن أن نحدد ميكانيزمات مجتمع سلمي بعيد عن العنف وعن أبشع مظاهره ؟ وإذا كان خطاب السلم هو البديل الإنساني الوحيد عن خطاب العنف فما هي الوسائل التي تضمن هذا البديل ونجاحه ؟ وكيف يمكن أن نرسخ ثقافة السلم في ذهنية تعودت على ممارسة العنف في إطاره اليومي ؟ كل هذا يمكن طرحه ضمن التساؤلات المستقبلية التي تشكل موضوعا خصبا لعلم المستقبليات لتحديد مجتمع سليم .(26)

كل هذا الحراك دفع بالتفكير في كيفية التعايش السلمي ضمن مجتمع يسوده السلم والأمن بتوفير جملة من الوسائل الناجعة لإيقاف سريانه واستدعى اللجوء إلى دعم توعوي جماهيري بنشر ثقافة السلم والترويج لأخلاقيات تنبذ العنف وتستهجنه بل بالأحرى تدينه وتطالب جميع هيئات المجتمع بمختلف ركائزه وأطره بالدفاع عن قضايا تولدت من جراء هذا العنف .

يعني هذا أن العنف يظهر نتيجة غياب الوعي والمعرفة وينتفي مع وجودهما إذ نجد أن الحل السلمي يقترن مع ثقافة السلم والمعرفة والتواصل العلمي لهذا وجب القول أن بناء مجتمع سلمي يستدعي تربية سلمية تؤمن بالحرية والعدالة وبنسانية الإنسان وبالتالي تفتح أفقا للحوار

والحرية والرأي والتعبير بمختلف العقائد والأفكار وضمان مشروعية الديمقراطية والعقلانية وتوفير الاحتياجات الروحية والثقافية حينها تتفجر سعادة إنسان يغير حدود وفي مختلف المجالات وما يضمن الإبداع والتقدم والسلام.⁽²⁷⁾

وعليه نقول لقد بات السلم شرط ضروري لتحقيق التطور والرقي الحضاري من أجل بناء قاعدة علمية أخلاقية متينة، لأن الثقافة السلمية هي بمثابة دخول إيجابي ومشاركة فعالة في إحداث ما يتعلق بمصيرنا وبمصير العالم، فوجب أن نتفهم العلاقة الجدلية العلاقة بين العلم والثقافة والسلم في المنظومة الفكرية فالسلام الدائم مما يلاحظ قد لا يتحقق عن طريق الوسائل السلمية فقط بل أيضا عن طريق التقدم الأخلاقي للإنسان والفهم الصحيح للقيم هذا الفهم هو الذي يساعد الإنسان على ترك حالته الطبيعية، ويندمج بسرعة في جمهورية الأخلاق الإنسانية العظيمة.

من كل ذلك يتوضح القول بأننا أصبحنا نحيا في عصر الخوف الذي سرنا فيه أقل أمانا تراجعت القيم والأخلاق وانحصرت في الحقيقة في زاوية واحدة من زوايا العالم المتعددة وهي الزاوية إلى باتت تسمى اليوم بالمركز المتحضر.⁽²⁸⁾

وفي الختام نستدرج قائلين في خضم المواجهة التي أصبحت تتحرك فيها الأخلاقيات المعاصرة بين ضفتي تشكلا نسيج الحياة الإنسانية، ضفة الضمير الداخلي أو القانون الداخلي وضفة مراعاة الآخر هذا بغية استمرار العنصر البشري في هذا الكون وإذا ما تعمقنا في طبيعة أي تصرف أخلاقي عام لوجدناه يتعارض في الأصل مع مبدأ الهيمنة والإكراه والعنف والتجاوز اللامشروع لأن الأخلاقيات الراهنة ترى بأنها تعبير عن الحرية وليست الحرية فحسب وإنما الحرية في جوهرها المعهود البعيد عن كل إلزامية والتعبير عن الكرامة الإنسانية والسعادة لا الصدام والصراع والرفض والتجاهل بل كل ما علينا هو السعي بمجهود حثيثة إلى تقليص عوامل الصراع والعنف والحرب .

الهوامش:

- 1- حاكم مليكة، مقال علاقة الوليد بأب العلوم، منشورات مخبر "تطوير" للبحث في العلوم الإجتماعية والإنسانية جامعة د. مولاي الطاهر، دار الحمراء للنشر والتوزيع والإعلام، دط، سعيدة، الجزائر 2014، ص48.
- 2- دحام اسماعيل العاني موز تاريخ العلم، مطابع مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، دط، الرياض السعودية، 2002، ص5.
- 3- كفيف فاطمة الزهراء، مقال الثورة العلمية من فلسفة العلوم إلى الإبتيمولوجيا، منشورات مخبر "تطوير" للبحث في العلوم الإجتماعية والإنسانية جامعة د. مولاي الطاهر، دار الحمراء للنشر والتوزيع والإعلام، دط، 2014، ص68.
- 4- انظر عبد القادر بوعرفة، مجلة دراسات إنسانية واجتماعية، دار القدس العربي للنشر والتوزيع تعاونية الهداية 01 بلقايد وهران، دط، جوان 2012، ص14.
- 5- مرجع السابق، ص17.
- 6- حسان الباهي، جدل العقل والأخلاق في العلم، إفريقيا الشرق، دط، الدار البيضاء المغرب، 2009، ص9.
- 7- علي عبود المحمداوي وأخرون، البيواتيقا والمهمة الفلسفية، هيفاء النكيس، مقال جسد التطبيق، منشورات الضفاف، ط1، لبنان، 2014، ص98.
- 8- انظر قوعيش جمال الدين، مقال أخلاقية المعرفة العلمية، قراءة في الأزمة راهنا، مجلة مقاربات فلسفية أخلاقية، مخبر الفلسفة والعلوم الإنسانية، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغمام، العدد الأول جانفي، 2014، ص134.
- 9- سفيان عمرن، مقال صورة الإنسان في الثورة البيولوجية المعاصرة، مرجع سبق ذكره، ص122
- 10- حسان الباهي، مرجع سبق ذكره، ص268.
- 11- مرجع نفسه، نفس الصفحة.
- 12- علي عبود المحمداوي وأخرون، مرجع سبق ذكره، ص133.
- 13- قوعيش جمال الدين، مرجع سبق ذكره، ص134، 135.
- 14- مرجع نفسه، ص136، 135.
- 15- انظر ابراهيم سعدي، مقال قراءة أولية في فلسفة المفكر التونسي فتحي التريكي، مجلة دراسات انسانية العدد 03، نوفمبر، مكتب الإخوة فراد عين الباي قسنطينة، الجزائر، 103، 2014.
- 16- انظر أسود محمد الأمين، مقال مدى مشروعية الضربات العسكرية الإستبدادية في ضوء قواعد القانون الدولي المعاصر، مجلة الدراسات الحقوقية، العدد 1، منشورات مخبر حماية حقوق الإنسان، مكتبة الرشاد للطباعة والنشر، جامعة الدكتور مولاي الطاهر سعيدة الجزائر، 2014، ص109، 108
- 17- مرجع نفسه، ص112، 111.
- 18- علي عبود المحمداوي، مرجع سبق ذكره ص223.
- 19- المرجع السابق، ص224، 223.
- 20- مرجع نفسه، ص224.
- 21- سمير بلكثيف، التفكير مع كانط ضد كانط، منشورات الضفاف، ط1، لبنان، 2014، ص117.
- 22- مرجع نفسه، ص118.

- 23- مونس بحضرة ، تأملات فلسفية في رسم بعض اشكالات العصر (العنف التسامح المعرفة) عالم الكتب الحديثة للنشر والتوزيع ط1،الأردن،2013،ص9
- 24- مرجع نفسه، ص118
- 25- ابراهيم فلة بن غربية، المرجعيات الفلسفية المهندسة للخطاب السياسي في الجزائر ، بئر الجير وهران الجزء الأول،دط،الجزائر،2012،صص63،62
- 26- مونس بحضرة مرجع سبق ذكره،ص11
- 27- انظر العلوي رشيد، مقال سؤال الشر بين الجذرية والتفاهة من كانط إلى حنا أرنت، العدد الثالث نوفمبر،مكتب الإخوة فراد عين الباي قسنطينة الجزائر،2014، ص213